دور الكفاءات العراقية في بناء الدولة المدنية

العراق من البلدان النامية التي هاجر مبدعوها وكفاءاتها بسبب ما عانت من تسلط الانظمة الشمولية ومن الحروب الطويلة المدمرة ومن حصار استمر ١٣ سنة ثم من تسلط والاحزاب المتنفذة بعقائدها التي لاتولي الكفاءات اي اعتبار.

ولابد من المرور على شيء من ممارسات النظام الدكتاتوري البائد في حجره للفكر والثقافة ومطاردة المفكرين والأدباء والشعراء والفنانين المعارضين والمتقاطعين معه ثم يأتي الاحتلال الأمريكي الغاشم على الأخضر واليابس بتوجهه الدعوة للتنظيمات الإرهابية كالقاعدة ومن على شاكلتها ليقاتلها على الأراضي الوطنية العراقية هذه الدعوة التي شجعت وساعدت ودعمت ظهور التيارات التكفيرية والمتطرفة ودخلت دول الجوار الإقليمي على الخط عندما وجدت أبواب العراق مشرعه إمامها ومفتوحة على مصراعيها بلا رقيب بعد أن اختفت عن الساحة التيارات الفكرية والثقافية الوطنية الناضجة وفرغت حتى ظهور الأحزاب والتيارات السياسية التي سرعان ما دخلت في صراعات ومواجهات بينيه جعلت النخب الثقافية والوطنية العراقية تختفي نهائيا. و استمرت الصراعات والتصفيات بعد أن أدخلت البلاد في حروب طائفية مذهبية عنصرية راح ضحيتها مئات الآلاف من العراقيين الأبرياء وشرد وهجر إضعافهم بعد أن اثر تراجع النخب الثقافية والفكرية والسياسية وغيابها عن المشهد الوطني (طالب الشمري، ٢٠١٧).

لذلك فان العمل على الحفاظ على ما تبقى داخل العراق من الكفاءات واعادة ما يمكن من الكفاءات المهاجرة الى البلد لتقوم بنقل الخبرات والتجارب التي اكتسبتها في بلاد المهجر، وهذا يتم من خلق الفضاء الامن الكريم المغطى قانونيا لحماية الكفاءات وضمان عيشهم الكريم ومشاركتهم الفاعلة في بناء مؤسسات الدولة عموما.

كما يتعيين على الكفاءات والمبدعين العمل والسعي المتواصل والمساهمة الفاعلة في توفير الارضية اللازمة وتحقيق الاجواء الملائمة للعمل الجاد وذلك بمطالبة السلطة السياسية بوضع برنامج وطني طموح لاعمار العراق ونهضته ودعوة المخلصين من أصحاب الكفاءات داخل البلد وخارجه للمساهمة فيها بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية والقومية والطائفية وعلى أساس مبدأ الشخص المناسب في المكان المناسب.

ان التحديات التي تواجه العراق تكمن في الفوضى الادارية والسياسية وتسلط أفراد وجماعات غير قادرين على ادارة شؤون البلاد، والتي تعطى الاولوية لمصالحها الحزبية والفردية الضيقة ولاتهمها مصالح الوطن العليا، وتفشي الفساد الاداري والمالي من أعلى المستويات الى أدناها. لذا فانه لا يمكن أن يسمح للعقول والكفاءات والطاقات المبدعة المهاجرة بالعودة الى البلد، لان في عودتهم تهديدا مباشرا لمصالح ومواقع غير الاكفاء المتسلطين على مواقع القرار، وحتى لو عادت تلك الكفاءات في مثل هذه الظروف فانهم سوف يعيشون حالة الصراع مع المسؤولين غير الاكفاء.

لذلك لابد من المطالبة بتطوير القيادات والادارات لمؤسسات الدولة واستبعاد المسؤولين الذين عينوا على وفق الولاءات الحزبية والمحاصصة الطائفية، وضرورة اناطة رئاسة هذه المؤسسات الى كفاءات مستقلين من أصحاب الخبرات وبالطرق الديموقراطية. ويتعين على الكفاءات، المطالبة بالعمل على تشريع قانون خاص برعاية الكفاءات العراقية في الداخل أولاً، مع وضع الحلول للمشاكل المتعلقة بعودة كفاءات الخارج بما فيها السكن واحتساب الخدمات الوظيفية بهدف تسهيل عودتهم وضمان استقرارهم، مع معالجة صيغ التعينات والتعاقد معهم للعمل في الجامعات والمؤسسات الثقافية أو في المصانع والمعامل والمشاريع التنموية. وكذلك تقديم الدعم اللازم بتوفير المنح المادية والتسهيلات الضرورية لتأسيس مشاريع متخصصة في المجالات العلمية والاقتصادية بدلاً من اللجوء الى الجهات الاجنبية، بغية خلق الارضية السليمة لعودة الكفاءات وخلق القناعة والاطمئنان لديهم بوجود المناخ الملائم للاستقرار والعمل دون تدخلات وفرض الوصايات.

دور الكفاءات العراقية في بناء الدولة المدنية

العراق من البلدان النامية التي هاجر مبدعوها وكفاءاتها بسبب ما عانت من تسلط الانظمة الشمولية ومن الحروب الطويلة المدمرة ومن حصار استمر ١٣ سنة ثم من تسلط والاحزاب المتنفذة بعقائدها التي لاتولي الكفاءات اي اعتبار.

ولابد من المرور على شيء من ممارسات النظام الدكتاتوري البائد في حجره للفكر والثقافة ومطاردة المفكرين والأدباء والشعراء والفنانين المعارضين والمتقاطعين معه ثم يأتي الاحتلال الأمريكي الغاشم على الأخضر واليابس بتوجهه الدعوة للتنظيمات الإرهابية كالقاعدة ومن على شاكلتها ليقاتلها على الأراضي الوطنية العراقية هذه الدعوة التي شجعت وساعدت ودعمت ظهور التيارات التكفيرية والمتطرفة ودخلت دول الجوار الإقليمي على الخط عندما وجدت أبواب العراق مشرعه إمامها ومفتوحة على مصراعيها بلا رقيب بعد أن اختفت عن الساحة التيارات الفكرية والثقافية الوطنية الناضجة وفرغت حتى ظهور الأحزاب والتيارات السياسية التي سرعان ما دخلت في صراعات ومواجهات بينيه جعلت النخب الثقافية والوطنية العراقية تختفي نهائيا. و استمرت الصراعات والتصفيات بعد أن أدخلت البلاد في حروب طائفية مذهبية عنصرية راح ضحيتها مئات الآلاف من العراقيين الأبرياء وشرد وهجر إضعافهم بعد أن اثر تراجع النخب الثقافية والفكرية والسياسية وغيابها عن المشهد الوطني (طالب الشمري، ٢٠١٧).

لذلك فان العمل على الحفاظ على ما تبقى داخل العراق من الكفاءات واعادة ما يمكن من الكفاءات المهاجرة الى البلد لتقوم بنقل الخبرات والتجارب التي اكتسبتها في بلاد المهجر، وهذا يتم من خلق الفضاء الامن الكريم المغطى قانونيا لحماية الكفاءات وضمان عيشهم الكريم ومشاركتهم الفاعلة في بناء مؤسسات الدولة عموما.

كما يتعيين على الكفاءات والمبدعين العمل والسعي المتواصل والمساهمة الفاعلة في توفير الارضية اللازمة وتحقيق الاجواء الملائمة للعمل الجاد وذلك بمطالبة السلطة السياسية بوضع برنامج وطني طموح لاعمار العراق ونهضته ودعوة المخلصين من أصحاب الكفاءات داخل البلد وخارجه للمساهمة فيها بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية والقومية والطائفية وعلى أساس مبدأ الشخص المناسب في المكان المناسب.

ان التحديات التي تواجه العراق تكمن في الفوضى الادارية والسياسية وتسلط أفراد وجماعات غير قادرين على ادارة شؤون البلاد، والتي تعطى الاولوية لمصالحها الحزبية والفردية الضيقة ولاتهمها مصالح الوطن العليا، وتفشي الفساد الاداري والمالي من أعلى المستويات الى أدناها. لذا فانه لا يمكن أن يسمح للعقول والكفاءات والطاقات المبدعة المهاجرة بالعودة الى البلد، لان في عودتهم تهديدا مباشرا لمصالح ومواقع غير الاكفاء المتسلطين على مواقع القرار، وحتى لو عادت تلك الكفاءات في مثل هذه الظروف فانهم سوف يعيشون حالة الصراع مع المسؤولين غير الاكفاء.

لذلك لابد من المطالبة بتطوير القيادات والادارات لمؤسسات الدولة واستبعاد المسؤولين الذين عينوا على وفق الولاءات الحزبية والمحاصصة الطائفية، وضرورة اناطة رئاسة هذه المؤسسات الى كفاءات مستقلين من أصحاب الخبرات وبالطرق الديموقراطية. ويتعين على الكفاءات، المطالبة بالعمل على تشريع قانون خاص برعاية الكفاءات العراقية في الداخل أولاً، مع وضع الحلول للمشاكل المتعلقة بعودة كفاءات الخارج بما فيها السكن واحتساب الخدمات الوظيفية بهدف تسهيل عودتهم وضمان استقرارهم، مع معالجة صيغ التعينات والتعاقد معهم للعمل في الجامعات والمؤسسات الثقافية أو في المصانع والمعامل والمشاريع التنموية. وكذلك تقديم الدعم اللازم بتوفير المنح المادية والتسهيلات الضرورية لتأسيس مشاريع متخصصة في المجالات العلمية والاقتصادية بدلاً من اللجوء الى الجهات الاجنبية، بغية خلق الارضية السليمة لعودة الكفاءات وخلق القناعة والاطمئنان لديهم بوجود المناخ الملائم للاستقرار والعمل دون تدخلات وفرض الوصايات.